



رئيس الهيئة

قرار رقم (٨٣) لسنة ٢٠٢١
 بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢١
باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بالاتحاد التعاوني الإسکاني المركزي

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٩٠) لسنة ٢٠٠٩ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بالاتحاد التعاوني الإسکاني المركزي برقم (٨١٩).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠٢١/٦/٢٤ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من ٢٠٢١/٦/٢٤.
وعلى محضر اجتماع لجنة فحص دراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ بالتمرير في ٢٠٢١/٩/٦ بالموافقة على اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠٢١/١٢/١٣.

قرر

مادة (١) : يستبدل بنصوص المادة (٣/و) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادتين (٤/د ، ١/٥) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراك) والمادة (٨/أ) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) : في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد به :

وأجر الاشتراك :

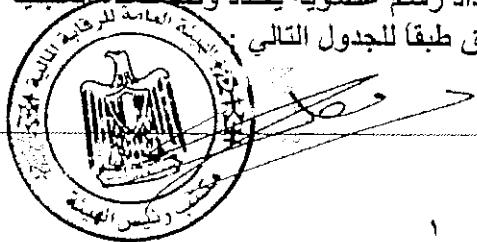
هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجدول الأجر المرفق بلائحة التوظيف بالجهة في ٢٠٠٨/٥/١ على أن يتزايده هذا الأجر بواقع ٥% مركبة سنويًا (تاريخ أول زيادة ٢٠٠٩/١/١) ولا يعتد بأي إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراك)

مادة (٤) : شروط العضوية :

يشترط في العضو ما يلى :

د) يجوز قبول أعضاء جدد بالصندوق بشرط سداد رسم عضوية يحدد وفقاً للنسبة المتبقية على بلوغ سن التقاعد القانوني عند الانضمام للصندوق طبقاً للجدول التالي :



رئيس الهيئة

رسملعضوية كمضاف لأجر الاشتراك في تاريخ الانضمام (بالشهر)	المدة المتبقية على بلغ سن التقاعد القانونية (بالسنوات) لا شيء فأكثر ٢٥
٠,٢٦	٢٤
٠,٩٧	٢٣
١,٦٢	٢٢
٢,٢٢	٢١
٢,٧٦	٢٠
٢,٧٢	١٩
٣,١٧	١٨
٣,١٣	١٧
٣,٤٧	١٦
٣,٤٢	١٥
٣,٦٦	١٤
٣,٥٨	١٣
٣,٧١	١٢
٣,٥٩	١١
٣,٦٠	١٠
٣,٥٥	٩
٣,٤٢	٨
٣,٢٢	٧
٦,٠١	٦
٩,٣١	٥
١٢,٧١	٤
١٦,٢١	٣
١٩,٨٤	٢
٢٣,٥٩	١
٢٧,٥٠	٠

- تحسب المدة المتبقية على بلوغ سن التقاعد القانوني عند الانضمام بالفرق بين تاريخ بلوغ سن التقاعد القانوني وتاريخ الانضمام.
- تحسب كسور السنة نسبياً.

مادة (٥) : الاشتراكات ورسم الانضمام :

(١) تتكون الاشتراكات مما يلي :

- (أ) اشتراك شهري بواقع ١٢٪ من أجر الاشتراك السنوي للهيئة مادة (٣) و(٤) من هذا النظام (حصة العضو).



رئيس الهيئة

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية في الحالات التالية :

(ا) في حالة انتهاء الخدمة بسبب :

- بلوغ سن التقاعد القانونية.
- الوفاة.

- العجز الكلى المستديم.

بودي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية يواقع أربعة أشهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و) وذلك عن كل سنة اشتراك بالصندوق بحد أدنى سبعة وعشرين شهراً ونصف الشهر من ذات الأجر.

على أن يراعى ما يلى :

- تُحسب الميزة التأمينية في حالتي الوفاة والعجز الكلى المستديم على أساس أن تاريخ انتهاء الخدمة هو تاريخ بلوغ سن الستين (فاعدة سن الستين حكماً).

- تُعامل كافة حالات انتهاء الخدمة بعد بلوغ سن الستين معاملة بلوغ سن التقاعد القانونية.

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات اعتباراً من التاريخ الذي قررته الجمعية العمومية باجتماعها السالف الإشارة إليه.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية



محمد عمران

٤٦٠٧٦

